

أن العقوبة شخصية لا يمكن أن تعد الجاني إلى غيره فيؤديها بهذا الاقتباس البديع « القاعدة العامة ألا تزر وازرة وزر أخرى ». دحك من هذا فقد يثبت المثل للتقدم أن الأمر مما لا يصعب تذليله ، وتعال إلى ضرورة إيجاد الألفاظ والتراكيب اللازمة لتأدية معان مشهورة مستقرة في فرنسا وغيرها من بلاد الفقه الحديث

هنا الصعوبة الكبرى يلقاها المشتغلون بالكتابة القانونية كل يوم . ولا سبيل لفهرها سوى التعريب والاشتقاق والأول سهل ميسور على شرط الرضاء بأن تكون لغتنا القضائية شبيهة باللاطية . ومن ذا الذي يرضى لنفسه الآن أن يقول كما كانوا يقولون في أحكام عثرنا عليها في مجموعة « القضاء » سنة ١٨٨٧ « ابللو » و « عما كم الريفورمه » ؟ لم يتعين إذن سوى طريق الاشتقاق وهو أصعب ما يكون . لأن الأمر يتطلب تعمقاً في اللغة وحسن ذوق في الاختيار بحسب ، بل لأن اللفظ المشتق كثيراً ما يلتوى معناه على غير ناحيته . هو في حاجة بفرض التوفيق من هذه الناحية إلى مباينة رجال القانون له واعترافهم به سيداً غير منازع لمعنى خاص «

خذ مثلاً كلمتي *responsabilité delictuelle* فقد حار صديقنا القاضي مصطفي مرعي وهو الفصيح الغوه في ترجمتها ولم يوفق بمد طول الجهاد لغير « المشولية التقصيرية » ، وقد يقول سواء « المشولية الخلطية » . وكلا التمييزين قاصر في نظري عن تأدية كل المعنى المنطوق في العبارة الفرنسية

وإن أنس لا أنس ما لاقيته وأما أحاول تأدية معنى *action liée* في مذكرة قدمتها لمحكمة النقض عن الشروط الواجب توفرها في جريمة شهادة الزور . بماذا أعبّر عن هذا الركن من أركان الجريمة ؟ إن قلت : « دعوى مرهونة » وهي الترجمة الحرفية للفظ الفرنسي كانت ترجمة سقيمة باردة . وإن قلت : « دعوى معلقة » انصرفت الصيغة إلى معنى آخر . وأخيراً استخرت الله فقلت : « دعوى قائمة » وأما لا أدري أديت أم لم أؤد ؟

على أن هذا الذي حار فيه مجزى قد استقام لمحكمة النقض برئاسة إمام اللثة القضائية المصرية عبد العزيز باشا فهمي ، فقد صدر حكمها مقرراً أن لا شهادة زور حتى تؤدي في دعوى « مرهونة » بين خصمين ، وهو تعبير بارع دقيق ، لم يكن في

من (الكتاب الذهبي) قبل أنه يطبع

## لغة الأحكام والمرافعات

للأستاذ زكي عربي

— ٢ —

هذه الألفاظ والتعابير العلمية

وثمة صعوبة أخرى يلقاها المترافع المصري : تلك هي صعوبة الشور على اللفظ اللازم أو التعبير اللازم في المحل اللازم قدسنا أن كثيراً من المشتغلين بالقانون في مصر — بل قل غالبيتهم المطلقة — درسوا القانون بلغة أجنبية استجمعت شروط الصلاحية للتعبير عن كل فكرة أنتجها الفقه الحديث . وجميع هؤلاء ، محامين كانوا أو وكلاء نيابة أو قضاة ، مطلوب منهم أن يصوغوا ما تملوه بالفرنسية أو الانكليزية كلاماً عربياً فصيحاً دحك من صعوبة التفكير بلغة والكتابة بأخرى ، فقد يتقلب عليها من ملك زمام اللتين كقاضى قضاتنا ، يمرض للقاعدة المعروفة

قلت : « نعم : ضمه حيث كان »  
وتركتني

\*\*\*

وفي تلك الليلة ، قبل أن أنام ، قلت بي أوى وقالت :  
« أصدقني ... أنت لم تأخذ الريال ... هه ؟ »

قلت : « عديني أن تصفحى وتفغرى وتطوى الأمر فلا تذكره »

قلت : « لك ذلك »

قصصت عليها الحكاية ، فقالت : « الحمد لله ا حسبي أن يقينى فيك قد صدق ... »

قلت : « والفتاة ؟ »

قلت : « لا تخف أن أخلف وعدى لك ... ولولا أنى أعرفك واطمئن إليك لما أقبيتها في بيتى ساعة واحدة ، وإن كنت لا أطمع أن أظفر بخادمة مثلها في وفائها وحسن قيامها بسملها ... على كل حال ففرت لها من أجلك ... قم الى نومك »

ابراهيم عبد القادر الخازنى

ميسور غير الضليع المتفقه في اللغة المشور عليه

\*\*\*

ولتقف عند هذا الحد من الكلام على مشاق الناطقين بالضاد في عصر اللاسلكي والكهرباء ، فقد سائقنا المناسبة إلى أبعد مما نريد ؛ ولنقصد رأسا إلى لغة المرافعات ، كيف كانت ، وكيف يجب أن تكون ، ثم نقب على ذلك يبحث موجز في لغة الأحكام

## لغة المرافعات

### ضرورة البهجة في الظهار المحي

اتفق الناس من قديم على أن البلاغة صفة لازمة لمن جمل الدفاع عن حقوق الناس مهنته ، تواضعوا على وجوب أن يكون المحامي فصيح اللسان ، بالغ الأثر بكلامه ، متلهباً بالمعقول والقلوب ؛ وما يزال الاجماع على لزوم توفر هذه الصفات واقما ولكن لماذا ؟

أليس الحق هو بنية المترافعين عن الحق ؟ أو ليس الحق حقا بذاته ؟ أيوجد أوضح وأظهر منه ؟ قيم حاجة المترافع عن الحق إذن إلى الصنعة وإلى التفنن في أساليب الخطاب ؟ أحد أمرين : إما أن المترافع يرى إلى قلب الحقائق فلا بد له من زخرف القول يوه به ويفرر . وإما أن الحق المجرد بنيته ومطلبه ، والحق المجرد ميسور بمجرد الطلب خطأ بالغ ؛

سل طلاب الحق في كل زمان ومكان يبتشك بأن الكلام عن نوره الساطع وشبهه التالفة وسلطانة القاهر خيال في خيال . حذتهم عن كنهه يخبروك بأنه جوهر نادر ثمين مستقر في أعماق الأعماق ، خفي على الباحث ، عصي على المستخرج ؛ وأن وجوده إذا هو اكتشف وجود نسي يقتصر في الغالب على المكشف ، فإذا ما أراد هذا أن يثبت اكتشافه للغير وجب أن يهد نفسه لحرب عوان ليس له من سلاح فيها غير بيان حسن ، ومنطق واضح ، وبلاغة غالبة

يحكى عن أومرسون أحد جهابذة الفقهاء في عصره ، وقاضى القضاة في عهد لويس الخامس عشر ، أنه قال : « والله لو أتهم بسرقة برجي كنيسة نوتردام وجرى النوغاء في أترى

صامحين : ( اللص ، اللص ) لبدأت دفاعي عن نفسي باطلاق ساق للريح »

مبالغة ولا شك ، ولكنها مبالغة أراد بها من عرك المحاكم دهرًا أن ليس في عالم القضايا شيء يزاحم البديهة ويقر له بالصحة حتما . وإنه يكفي أن توجد تهمة لكي يوجد بجانبها خطر الحكم على التهم ظلما ، أو تجربة الجاني خطأ

على أنه من ذا الذي يستطيع التحدث عن الحقيقة المجردة المطلقة ؟ أين الحق الذي لا يمازجه باطل ؟ وأين الباطل الذي لا يمازجه حق ؟ النسبية قانون متمش في كل شيء في الوجود ؛ وليس أسهل من تبين حكمه في عالم الحقوق ؛ ورحم الله الامام الأعظم أباحنيفة ، فقد قال لتلاميذه يوما : « أراكم تسرفون في الأخذ عني ، فوالله إنى لأرى اليوم رأيا يعدل عنه غدا إلى عكسه . وسأله سائل مرة : « هذا الذي تقى به أيهو الحق الذي لا شك فيه ؟ » . قال : « والله لا أدري ، فقد يكون الباطل الذي لا شك فيه »

في كل دعوى إذن مزاج من الحق هو أشبه شيء بالذهب تخالطه عناصر كثيرة متنوعة على المترافع أن يطهره منها فيخرج بالمعدن النفيس متألقا وهاجبا . وأنى له ذلك إلا أن يؤدي رسالته على الوجه الأكمل ، فيجلو ما غمض ، ويبسط ما تعقد ، ويسهل ما استعصى ، والأمر بمد ذلك ورغم ذلك لا للقضاء وحده ، بل للقضاء والقدر

ورب حجة سائفة قاطمة يحويها كلام سقيم فتضيع قوتها ، وتخدم جنوتها ، فإذا نامرها البيان ، وقدسها فصيح اللسان انقلبت سحرا حللا

### تعريف البهجة

البلاغة إذن أزم اللزوميات للمترافع ، ولكن ما البلاغة ؟ وبعبارة أخرى - حتى لا نظن أننا قد شردنا عن الموضوع الذي نعالجه - كيف يجب أن تكون لغة المترافع

### احترام قواعد اللغة

من العيب أن يبنه منبه على ضرورة احترام قواعد اللسان الذي يستعمله المترافع أداة للاقتناع . إنه يخاطب في الغالب هيئات نالت حظا يذكر من الثقافة العامة ، وإنه ليجترم هذه الثقافة إذا

أنودع من غير أسى هذه اللهجة الحلوة التي طبعها الخلق  
المصرى بطابعه الخاص منذ ألف أو يزيد من السنين وأصبحت  
مظهراً قومياً تتيه به مصر على جارئاتها الغريات كلما ذكر موسيقى  
اللفظ وخفة وقع الكلام على السمع وسرعة فقاذه الى القلب ؟  
لا . سوف تبقى العامية الى جانب العربية الفصحى لغة مرافعة  
إضافية تصاغ منها النكتة البارعة يخف بها الضجر ويطوى  
بعموتها ملل الجلسات الطويلة القاحلة . سوف تبقى لغة كلام  
متبخر زائل بزوال الجلسة التي يقال فيها . وليس من بقائها ضرر  
فهي لن تظني على الفصحى بحال ، ولن تقوى على الحلول معهما  
في موضع الجد وعند المناقشة الحامية تدور حول مسائل علمية  
أو موضوع خطير

بل إن تخش شيئاً فآخض زوال العامية بزوال الأمية وانتشار  
التعليم . بل لقد بدأت هذه النهاية فعلاً . فان اللغة التي يتفاهم بها  
عامة أهل المدن هي بالتأكيذ غير ما كان يتخاطب بها آبائهم منذ  
خمسين عاماً . إنها أقرب الى الفصحى بفضل ما تذيعه الجرائد  
السيارة والمجلات المصورة وغيرها من صحيح الألفاظ والبارات ،  
ولن يمضي طويل حتى تصبح الحال كذلك في الأرياف فتدول  
دولة العامية ويسود مصر من أقصاها الى أقصاها لسان راق  
أ كبر أملنا أن يتجدد به شباب لغة القرآن

### روح الفكاهة في لغة العرب الفصوى

ولسنا نخاف على روح الفكاهة من هذا التجديد ، فالبرهان  
قائم على صلاحية الفصحى المصرية لما ينطوى عليه الخلق المصرى  
من حب للروح والدعابة . لقد طاوعت فكرى أباطه الى آخر  
حدود الطاوعة . وإن تأسف لشيء فلأنه لم يقع لبنا من كلام  
الأستاذ شيء قضائى يمكن أن يمد له عملاق هذا البحث . ولكن  
ان فانتنا دعابة فكرى أباطه القضائية فلم تفتتنا لحن الحظ دعابة  
عمر بك عارف . أنظر إليه وقد قام يترافع في قضية قذف مشهورة  
كان التهم فيها موظفاً استباح لنفسه أن يتدخل في السياسة  
وجرح به قلمه مرة فنال من رجل كريم

«ولكن التهم آثر التمرض للسياسة وما هولما . وانصرف  
الى التشيع فيها ورضى أن يكون موقفه منها موقف الزبانية من  
جهنم ، فهو يطلع على خصومه يشع وجهه ناراً منتفخ الأوداج

هو يزه سمعهم عن لغة السوق والفوقاء فكلمهم بلسان سليم يحترم  
فيه قواعد النحو والصرف

### حل اللغة العامية في المرافعات

ولكن أعتنى هذا أنه يجب نبد اللغة العامية وإقصاؤها عن  
المرافعات حتى ولو ظهرت من سفاسف القول وخلت من كل  
ما يؤذى السمع ؟

الحال يختلف في مصر عنها في غالب البلاد الأوربية ، فهناك  
تتكلم الطبقة الراقية (ومنها المترافمون عادة) بين اللانة التي  
يكتبون بها ويقرأون . صحيح أن التكلم لابنى باختيار اللفظ  
وسقل الكلام عنايته بهذين الأمرين إذا كتب ؛ وصحيح أن لغة  
الارتجال ما تزال تختلف اليوم عن لغة التحرير ، فالأولى تسمع  
والثانية تقرأ ، ولكن مجرى اللسان في الحالتين واحد فلا يميز  
بينهما إلا الضليع في اللغة

وليس الأمر كذلك في مصر ، فنحن - وأعتنى طبقة  
التعلمين - نتمثل الى اليوم في بيوتنا وفي حديثنا مع أصدقائنا  
بل وفي تفكيرنا إذا خلونا الى أنفسنا لغة نمدل بها عدولاً ظاهراً  
إذا وقفنا للدفاع أو جلسنا للكتابة

فهل يجب أن نمضى في هذه السبيل الى نهايتها ؟ وهل  
يجب اقضاء اللغة العامية عن المرافعات ؟

المسألة شائكة حقاً . وإنه ليكفيك أن تسمع واحداً من  
شيوخ مدارهنا القاوليل لكي تأخذك الحيرة وبعض عليك الحكم  
أيتنا لم ير الهلباوى في أحد موافقه الرامة ؟ إنه يتكلم الفصحى  
فيزرى بفقهاء اللغة . ولكن الرجل عام بطبعه وسليقته فهو  
يعرف أن العربية الصحيحة ما تزال الى اليوم لغة صنعة ، وأنها  
ما تزال تجمهد التكلم والمخاطب معاً . والاجهاد اذا طال انتهى  
الى الملل والسآمة . لهذا تراه وقد فرغ من التحليل في ساء البيان  
وانتهى من قرع الأسماع في نقطة مينة بمخاطب غم داوى الألفاظ  
رنان العبارة ، تراه بمد هذا وقد هبط بك من جوه الأعلى الى سهل  
موطاً من كلام عابى يروى به لطيفة من لطائفه السائقة ، أو يسوغ  
منه ملححة من ملححه المذبة البارعة ، أو يبرى منه سهماً من السخر  
الفتاك ينفذ به الى مقاتل الخضم